

دراسات محكمة

إشكالية الهوية وامتداداتها التربوية  
تحليل بعض مضامين الخطابين السياسي  
والتاريخي المدرسين

علي موريف

باحث بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

30 يناير 2022



# إشكالية الهوية وامتداداتها التربوية تحليل بعض مضامين الخطابين السياسي والتاريخي المدرسيين

## مقدمة

تُقدّم هذه المساهمة قراءةً تحليليةً وتركيبيةً لبعض مضامين الخطابين السياسي والتاريخي المدرسيين حول مظاهر تطوّر إشكالية الهوية المغربية وإعطاء نظرة بانورامية حولها<sup>1</sup>، من خلال التركيز في المحور الأول من هذه الدراسة على أبعاد ثلاثة، وهي: البعد الجغرافي وما يتّصل به من عناصر ومؤشّرات لصيقة الصلة بإشكالية الهوية، فيما يقدّم البعد المرتبط بالدين والمقدس نظرة عن كميّات تطوّر هذين المعطين، من خلال استخراج أهمّ العناصر الدالة على تطوّر الهوية في مجال الدين والمعتقد. أمّا البعد الأخير، فقد تمّ التركيز فيه على مجمل العناصر الهوياتية المتعلقة بالمجالين الثقافي واللغوي وما يرتبط بهما من قيم وطقوس وأعراف جماعية ذات حمولة قيمية تُحيل على الهوية.

أمّا المحور الثاني، فقد تمّ التركيز فيه على عينة من المؤشّرات ذات الصلة بتدريس مادة التاريخ، بوصفها مادةً دراسيةً حاملةً للقيم والمعايير والأفكار والتصورات حول الماضي والحاضر واستشراف آفاق المستقبل؛ وتتمثّل هذه المؤشّرات في المؤشّر المجالي، من خلال استحضار طبيعة وكيفية حضوره في المضامين المدرسية لمادة التاريخ، مع استحضار أهميّة المقارنة في هذا الباب. ثمّ المؤشّر الزمنيّ عبر رصد التفاضل المعياريّ بين الفترات التاريخية في محتويات نفس الدراسة، وتفسير أسباب ذلك؛ وأخيراً تسليط الضوء على بعض التيمات والقضايا الحساسة ذات العلاقة بالشأن المجتمعيّ مثل التمثيلات حول المرأة والأقليات وبعض القضايا التاريخية المهمّة.

<sup>1</sup> Rapport stratégique 2016: Panorama du Maroc dans le monde, Publié par Institut Royal des Études Stratégiques, Février 2016. Consulté le 29 avril 2019. URL: <http://www.ires.ma/wp-content/uploads/2016/10/PANORAMA-2016.pdf>



# إشكالية الهوية وامتداداتها التربوية تحليل بعض مضامين الخطابين السياسي والتاريخي المدرسين

## 1. مؤشرات تحوّل الهوية في الخطاب السياسي:

سنحاول، من خلال هذا المحور، رصد مؤشرات تطوّر الهوية في الخطاب السياسي للمغرب الزاهن، مع العمل على تحليل بعض دلالات ذلك التطوّر. ومن أجل إجراء هذه المقاربة التحليلية القائمة على رصد مضمون الخطاب السياسي وتحليله، يقوم هذا المحور على رصد العناصر الكبرى الدالة على تطوّر الهوية من التصوّر اليقوي والأحادي، إلى المنظور التعددي القائم على مبدأ المكونات والمرتكزات وفق منظور تراكمي. ويستند هذا التحليل إلى مقارنة مبنية على ثلاثة أبعاد؛ وهي: البعد الجغرافي، البعد الديني والقداسة، البعد الثقافي واللغوي.

### 1. البعد الجغرافي والمجالي:

تتفاوت مكانة البعد الجغرافي في كلّ من مضامين الوثيقة الدستورية والخطب الملكية والخطاب الحزبي، ثمّ خطاب المجتمع المدني. وتتغيّر تلك المكانة حسب كلّ مرحلة، بحيث يبدو تأثير السياق السياسي واضحاً في موقعة المغرب ضمن محيطه الجغرافي والجيوسراتيجي. وإذا كان دستور 1996 قد ركّز على الانتماء القاري للدولة المغربية، فإنّ دستور 2011 اعترف، بحديثه عن «الرافد الإفريقي»، بإحدى مكونات المجتمع المغربي المنحدرة من جذور جنوب-صحراوية. ويكتسي هذا التحوّل دلالات كثيرة، لعلّ أبرزها إحداث تناغم بين التركيبة المجتمعية للمغاربة، وبين تطوّر مفهوم الهوية على المستوى الرسمي، لاسيّما في سياق سوسيوسياسي إقليمي شهد تحولات عميقة، سواء في ليبيا أو في الصحراء الكبرى؛ هذا فضلاً عن الالتزامات والتعهدات التي أخذتها الدولة المغربية على عاتقها تجاه مختلف آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وخاصة منها الحقوق اللغوية والثقافية والهوياتية.

في علاقة المغرب بمحيطه الإقليمي والدولي، حسب دستور 2011، سجّل تحوّل ملحوظ في انتماء المغرب؛ حيث انتقل من الانتماء لـ«المغرب العربي الكبير» إلى التصريح بالانتماء لـ«الأمة العربية والإسلامية»، وما يقتضيه ذلك من «توطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة»<sup>2</sup>. ورغم تحوّل الحديث عن القطب الودودي المغربي من «اتحاد المغرب العربي» إلى «الاتحاد المغربي»، وما يُصاحب ذلك من تعقّل وتطور في الجهاز المفاهيمي المهيكّل للدستور، في مجال الهوية، نحو الإنصاف والمساواة بين جميع المكونات المجتمعية، لازل هناك تعلق وتشبّث أحادي الاتجاه في الانتماء الثقافي والحضاري للمغرب، عبر التعلّق بـ«الأمة العربية والإسلامية»، من خلال التّركيز على «وشائج الأخوة التي تربطه بشعوبها الشقيقة»<sup>3</sup>. ومن الرّاجح أنّ التزام دستور 2011 بالعمل على بناء الاتحاد المغربي، باعتباره خياراً استراتيجياً، قد يكون مؤشراً جديداً نحو إعادة التفكير، تدريجياً، في السياسة الخارجية للمغرب تجاه القضايا الإقليمية والقارية في ظلّ التحوّلات الجارية. وهو توجّه منخرط في مسار إعادة الاعتبار للعمل

<sup>2</sup>- أنظر ديباجة دستور 2011. يمكن الاطلاع على الدساتير المغربية الستة في الموقع الإلكتروني للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني على الرابط الآتي:

<http://www.mcrp.gov.ma/constitution.aspx?Lg=Ar&Rub=37>.

<sup>3</sup>- ديباجة دستور المغرب لسنة 2011.



# إشكالية الهوية وامتداداتها التربوية تحليل بعض مضامين الخطابين السياسيين والتاريخيين المدرسين

الإقليمي والقاري، ووضعه على سُلّم الأولويات في السياسة الخارجية للمغرب<sup>4</sup>.

وفي مضمون الخطاب الملكي، فقد كانت خطب الملك الراحل الحسن الثاني، تتحدث عن انتماء المغرب إلى «المغرب العربي» والدعوة إلى هوية المجال المغربي. في حين تُبرز خطب الملك محمد السادس، فكرة الانتماء إلى «الأمة الإسلامية» و«المجتمع الإسلامي» ثم «الجزور الإفريقية»<sup>5</sup>. أمّا خطاب الأحزاب السياسية، فيتراوح في مجمله، بين ضرورة الاهتمام بـ «قضايا الوطن العربي»، وتعزيز «فعالية المغرب العربي الكبير» أو تقوية الروابط بين «المنطقة المغربية والعربية»، كما يقرّ بذلك خطاب بعض مكونات قطب اليسار<sup>6</sup>. ويقابله لدى بعض تيارات القطب المحافظ<sup>7</sup>، عبارات ومفاهيم من قبيل «مشرق-مغرب»، ثم «الأمة العربية والإسلامية» و«قضايا الأمة»؛ في الوقت الذي نجد فيه تطورًا ملحوظًا في اتجاه تكريس فلسفة التعدد لدى بعض المجموعات السياسية التي ندرجها ضمن مجموعات فيمخاض التشكل<sup>8</sup>. ومن ثمّ فهمي تتحدث عن ضرورة «إدراج المغرب ضمن فضاءه الجغرافي والإفريقي والمتوسطي»<sup>9</sup>، فضلًا عن الاعتراف بالمنظور التعددي للهوية المغربية في بعدها الجغرافي من خلال ذكر «مغربٍ متعدّدٍ موحدٍ يقرّ بدولة الجهات»<sup>10</sup>، وندمج ضمن فضاء جزوره الإفريقية والمتوسطية.

وبدوره يتميز خطاب المجتمع المدني بتعددية واضحة حول تصوّر البعد الجغرافي للهوية المغربية؛ بحيث يقرّ خطاب بعض المنظمات السياسية-الدينية<sup>11</sup> بعبارات من قبيل «الأمة الإسلامية» و«الأخوة العربية» و«العالم الإسلامي»، ثم «وحدة العرب والمسلمين». هذا في الوقت الذي نجد فيه مضمون خطاب المنظمات الحقوقية يعجّ بمفاهيم أكثر تعددية بحيث تدرج المغرب ضمن فضاءه الإفريقي والمتوسطي مثل «شمال إفريقيا» و«المغرب الكبير» و«البلدان المغربية والشرق الأوسط». ونفس الأمر ينطبق، في مجمل الأحوال، على الجمعيات الثقافية المحسوبة على الحركة الأمازيغية والحركة الديمقراطية المغربية، إذ غالبًا ما تُوظف عبارات لها علاقة بالوصف الجغرافي أكثر مما لها علاقة بالتحديد الإثني أو الثقافي أو العرقي. ومثال ذلك هو «الوعاء المتوسطي» و«البلدان المغربية» و«المغرب الكبير».

<sup>4</sup> رغم الإكراهات والتحديات التي تعوق مسيرة الانخراط الكلي للمغرب في شؤون القارة الإفريقية في ما مضى، إلا أنّ التوجّه الجديد، في مجال العلاقات التجارية والاقتصادية، قد يوحى بمستقبل تطبعه علاقات متميزة للمغرب تجاه مجمل القضايا الإفريقية في المجالات السياسية والدبلوماسية والثقافية.

<sup>5</sup> مقتطف من بعض خطب الملك محمد السادس، للمزيد أنظر:

<http://discoursh2.abhatoo.net.ma/rech1.asp>

<sup>6</sup> نقصد بهذا القطب بعض مكونات اليسار، وهي: حزب التقدم والاشتراكية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

<sup>7</sup> نقصد به بالدرجة الأولى حزب العدالة والتنمية وحزب الاستقلال باعتبارهما امتدادًا للسلفية التقليدية المغربية.

<sup>8</sup> نقصد بذلك بعض التشكيلات السياسية غير المعترف بها، ومنها: الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، حزب الأمة، حزب البديل الحضاري. وتجدر الإشارة إلى أنّ مجموعة من الفاعلين في حقل الأمازيغية، منذ سنة 2015، وهم في يحاولون تأسيس حزب سياسي أطلقوا عليه اسم "حزب تامونت للحريّات"، وذلك قصد المشاركة في الحياة السياسية انطلاقًا من المرجعية الأمازيغية (الأعراف الأمازيغية، اللغة الأمازيغية، التاريخ والقيم الأمازيغية، التنظيم الجماعي... الخ).

<sup>9</sup> أنظر القانون الأساسي للحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، منشور في الرابطة الآتي:

<http://www.amazighworld.org/communication/download/5%20statut%20du%20parti%20democratique%20amazigh%20marocain%20-doc%20en%20arabe.pdf>

<sup>10</sup> نفس المرجع.

<sup>11</sup> - نقصد بهذه المنظمات أساسًا، جماعة العدل والإحسان وحركة التوحيد والإصلاح الإسلاميتين اللتين تعتمدان المرجعية الإسلامية منطلقًا لتأطير قضايا المجتمع ومعالجتها.



## إشكالية الهوية وامتداداتها التربوية تحليل بعض مضامين الخطابين السياسي والتاريخي المدرسين

### 2. البعد الديني والقداسة:

طُرحت إشكالية التمييز بين الشأن الديني والقداسة وبين العمل السياسي منذ أمدٍ بعيدٍ، إلا أنها استجدت أكثر في ضوء التحوّلات السوسيوسياسية والثقافية والقيمية الرأهنة التي يعيشها المجتمع المغربي. غير أن «الدور السياسي للإسلام لن يمثّل قطيعةً شاملةً مع الماضي، إذ إنّ التجاذب بين الحاكم والمحكوم حول الاستئثار بأصحّ القراءات التأويلية للمعتقد شيءٌ ثابتٌ لم ينقطع أبدًا. والسبب في هذا، أنّ الإسلام مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بمجال السياسة»<sup>12</sup>، بل أكثر من ذلك تموقع المرتكز الديني في عمق الرهانات السوسيوسياسية للمغرب الرأهنة. وسيساهم ذلك في تقليص المسافة الضرورية بين المعتقد، باعتباره شأنًا فرديًا، وبين الممارسة السياسية وتدير الشأن العام باعتبارها فضاءً للمنافسة بين الفاعلين، لاسيما وأنّ تصدر المعتقد لكافة زوايا الحقل السياسي لن يقوم إلا «بتعميق التعارض بين التدين التقليدي والحداثة بالنسبة لمجتمع سبق أن عرف تقلبات ناتجة عن اقتحام شيءٍ من العلمانية لحياته اليومية»<sup>13</sup>.

في هذا الإطار، يعكس الدستور قدرًا من الانسجام مع مقتضيات تلك التحوّلات، بحيث تمّ الاعتراف بالرافد العبري كجزء من مكونات الهوية. وإن دلّ ذلك على شيءٍ، فإنّما يدلّ على شقّ الطّريق نحو الأفق الرّحّب للتعددية الدّينية التي ميّزت على الدوام، بتفاعلها المنتج، بنية المجتمع المغربي. ومع ذلك، لم يتحقّق مطلب الدولة المدنية<sup>14</sup> الذي لطالما شكّل مطلبًا قويًا يهدف إلى ضمان حياد الدولة ومؤسساتها تجاه معتقدات وأديان المجتمع، ممّا أعاد تحديد هوية الدولة من خلال عبارة «المملكة المغربية دولة إسلامية»<sup>15</sup>.

ومع ذلك، يظلّ المستجدّ الأبرز في الدستور الأخير هو ارتكاز الدولة المغربية على الاختيار الديمقراطي الذي يعكس البعد الحضاريّ المنفتح للإنسان المغربي، مع استحضر الدين الإسلاميّ السّمح وتأويله الإيجابي على مستوى الخطاب العامّ الذي لا يربط، بالضرورة، كلّ الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية والقيمية إلى مبدأ واحدٍ، ولا يُضخّي بالبُعد التاريخي للمجتمع، ويضع مسافة مقتدرة بينه وبين سلطة التّراث بشكليّ يجنّب شلّ «فاعلية» العقل " في شؤون الحياة والواقع"<sup>16</sup>. وكذلك تحييد مبدأ القداسة عن شؤون الدولة والمجتمع<sup>17</sup>.

<sup>12</sup>- تاريخ المغرب: تحيين وتركيب، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، إشراف وتقديم محمد القبلي، مطبعة عكاظ الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2011، ص. 649.

<sup>13</sup>- تاريخ المغرب: تحيين وتركيب، نفس المرجع، ص. 652.

<sup>14</sup>- من الأهمية بمكان التمييز بين مفهومي البلد والشعب من جهة وبين مفهوم الدولة من جهة أخرى. واستنادًا إلى هذا التمييز طالبت بعض تيارات الفكر والرأي داخل المجتمع المغربي لحظة صياغة دستور 2011، وفي ظلّ النقاش حول طبيعة الدولة المغربية؛ هل هي دولة إسلامية أم دولة مدنية، بإدراج عبارة "المغرب بلد إسلامي" أو "الشعب المغربي شعب مسلم" بدل عبارة "المملكة المغربية دولة إسلامية" كما تضمّن تصدير دستور 1996، والتي احتفظ بها دستور 2011. والملاحظ أنّ عبارة "المملكة المغربية دولة إسلامية" وردت في الفقرة الأولى من تصدير دستور 1996، بينما وضعها دستور 2011 في الفقرة الثّانية لصالح عبارة "المملكة المغربية دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون". وهذه الترتيبية في الأولوية لها دلالات سياسية عميقة. أي إنّ ما تصدر ديباجة الدستور هو عبارة "الدولة الديمقراطية"، وهو ما يتعيّن الانتباه إليه من قبل المهتمين والباحثين.

<sup>15</sup>- أنظر دستور المغرب لسنة 2011.

<sup>16</sup>- أبو زيد نصر حامد، نقد الخطاب الديني، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة، 2007، الدار البيضاء، ص. 33.

<sup>17</sup>- لأول مرة في تاريخ التجربة الدستورية المغربية يتم رفع صفة القداسة عن رئيس الدولة، كما هي متضمّنة في الفصل 23 من دستور 1996، بالقول: إنّ «شخص الملك مقدّس لا تُنتهك حرمة»، وتعيضها بالتوقير والاحترام وفق الصيغة الجديدة الواردة في الفصل 46 من دستور سنة 2011، وهي: «شخص الملك لا تُنتهك حرمة، وللملك واجب التوقير والاحترام».





## إشكالية الهوية وامتداداتها التربوية تحليل بعض مضامين الخطابين السياسيين والتاريخيين المدرسيين

في الخطاب السياسي، نلاحظ تحوُّلاً في الخطاب الملكي من التركيز على كون المغرب «ملكياً دستورية دينها الإسلام»<sup>18</sup>، مع اقتران الدين الإسلامي باللغة العربية؛ بحيث إنَّ «اللغة التي بدونها لا تصح الصلاة، ولا يكون المسلم مسلماً»<sup>19</sup>، إلى الاهتمام بالبُعد الصوفي للديانة الإسلامية (العقيدة الأشعرية-المذهب المالكي-التصوف السني على طريقة الجنيد)<sup>20</sup>، من خلال الفصل بين اللغة والدين، مع التركيز على قيم التسامح والانفتاح. وقد تمَّ التعبير عن ذلك صراحةً منذ سنة 2003، بحيث تمَّ التذكير بكون المغاربة تمسكوا على الدوام ب«قواعد المذهب المالكي، المتسم بالمرونة في الأخذ بمقاصد الشريعة والانفتاح على الواقع، وعملوا على إغنائه باجتهاداتهم، مؤكدين ملاءمة اعتداله لروح الشخصية المغربية، المتفاعلة مع الثقافات والحضارات»<sup>21</sup>.

أمَّا خطاب الأحزاب السياسية، فيتراوح في مجمله، بين الدعوة إلى الفصل والتّمييز بين الشؤون الدينية والشؤون السياسية، وربط المعتقد والقداسة بالمنظور الكوني القائم على فلسفة احترام حقوق الإنسان والمواطن، وعدم التّمييز «على أساس الأصل أو العرق أو الدين أو الجنس»<sup>22</sup>، مع الإشارة إلى سلطة إمارة المؤمنين في قضايا الدين والعقيدة<sup>23</sup>، وبين التّقيّد ب«تعاليم الإسلام، المحفوظ بلغة القرآن، والدّاعي إلى الشورى بين الناس»<sup>24</sup>، والتّشبّث ب«المرجعية الدينية للمملكة» مع «صيانة مكانة المرجعية الإسلامية وتشجيع القيم الأخلاقية المرتبطة بها». هذا فضلاً عن التركيز على العامل الزمّني للفصل بين الفترات التاريخية في تاريخ المغرب بغيّة إبراز مركزية اللحظة التأسيسية ذات المكانة الرمزية في تاريخ الإسلام، من خلال ذكر العمر الزمّني للدولة المغربية «القائمة منذ 12 قرناً»<sup>25</sup>.

وفيما يتعلّق بخطاب المجتمع المدني، فأغلب منظّماته تنطلق من مبدأ كونية حقوق الإنسان بما يُمكن الإنسان من حقوقه الأساسية، بدون تمييز بسبب «اللون أو الجنس أو اللغة أو الديانة أو الرّأي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو صفة الولادة إلى غير ذلك من الحقوق»<sup>26</sup>. ومن ثمّ، يصبح الدين والمعتقد شأنًا خاصًا بالفرد وداخل نطاقه الشخصي.

18 - أنظر دستور المغرب لسنة 1996.

19 - مقتطف من خطاب الملك الحسن الثاني، للمزيد أنظر: <http://discoursh2.abhato.net.ma/rech1.asp>

20 - أنظر الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: <http://www.habous.gov.ma>

21 - مقتطف من خطاب الملك محمد السادس بتاريخ 30 يوليوز 2003، أنظر:

<https://www.diplomatie.ma/arab/DiscoursRoyaux/tabid/1701/vw/1/ItemID/5049/language/ar-MA/Default.aspx>

22 - نصّ مذكرة حزب التقدم والاشتراكية حول الإصلاحات الدستورية لسنة 2011، ص. 07. أنظر الموقع الإلكتروني للحزب: [www.pps.ma](http://www.pps.ma)

23 - ورد هذا المضمون في جلّ المذكرات التي رفعتها الأحزاب السياسية خلال فترة تعديل الدستور سنة 2011.

24 - ورد ذلك من بين الأهداف المسطرة ضمن القانون الأساسي لحزب الاستقلال، أنظر الموقع الرسمي للحزب: <http://www.istiqlal.ma/1/>

25 - نصّ المذكرة التي تقدّم بها حزب العدالة والتنمية إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، والموسومة ب: مذكرة حزب العدالة والتنمية حول الإصلاحات الدستورية، ص. 02. للمزيد أنظر نصّ المذكرة على الرابط الإلكتروني الآتي: <http://www.addoustour.net/Doc/040411-Modakirapjd.pdf>

26 - مذكرة المطالب الأساسية، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، 2011. للمزيد أنظر الموقع الإلكتروني للجمعية: [www.amdh.org.ma](http://www.amdh.org.ma)



## إشكالية الهوية وامتداداتها التربوية تحليل بعض مضامين الخطابين السياسي والتاريخي المدرسين

### 3. البُعد الثقافي واللغوي والقيمي:

إن المتصفح لفصول دستور 1996، سيلاحظ في الشق المتعلق بالبُعد الثقافي واللغوي للهوية المغربية، أنه كرس الطابع الأحادي للهوية المغربية بنظرة تستبعد رؤية المغرب دون بعده العربي كأساسٍ وحيدٍ ومركزيٍّ، يُهيمن على باقي الأبعاد الأخرى التي يقرها واقعه التاريخي واللّساني والسوسولوجي. وذهب هذا التّصوّر مذهب إدراج المغرب على أساس كونه «جزءاً من المغرب العربي الكبير»<sup>27</sup>، مع العلم أنالوثائق الدّستورية الثلاثة الأولى لمرحلة الاستقلال لم تدرج عبارة المغرب العربي ضمن مضامينها، بل اكتفت فقط بعبارة المغرب الكبير<sup>28</sup>، باستثناء دستوري 1992 و1996. لكن سرعان ما تمّ تدارك هذا الأمر من جديد في دستور سنة 2011، بحيث اعتمد عبارة "المغرب الكبير" في الانتماء الإقليمي للمغرب. وأعتبر شخصياً كون التّصوّر الذي جاء به الدّستور الأخير حول الهوية المغربية متقدماً ومتطوراً عن تلك النظرة التي تستبطنها، ليس فقط فصول دستور سنة 1996، إنّما كذلك كلّ مسار التجربة الدّستورية المغربية في عهد الاستقلال. اللهم، إذا استثنينا مشروع دستور سنة 1908 الذي لم يُشر قطّ إلى التركيبة الثقافية والإثنية للمغاربة، وذلك بحكم سياق وملابسات الظرفية التاريخية التي تحكمت في إنتاج مضامينه.

لقد شكّل الحقّ في التعدّدية الثقافية واللغوية السّمة البارزة التي ميّزت مضامين دستور 2011، بحيث لأول مرّة تلج فيها ألفاظ: الأمازيغية، الصّحراوية الحسانية، العبرية، والمتوسّطية<sup>29</sup> إلى حوض القاموس الدّستوري المغربي في مسار التجربة الدّستورية المغربية. وقد صنّف أحمد بوكوس تأثير الدينامية السياسية والاجتماعية ضمن «الثّابتات الإيكولوجية المرتبطة بالبيئة، والتي لها وقعٌ مُهيكلٌ على اللّغة»<sup>30</sup>. ومن ثمّ، تكون تلك الثّابتات إمّا عناصر تدفع بالتعدّدية اللغوية والثقافية نحو الرقيّ والازدهار أو العكس. هذا فضلاً عمّا تضمّنه الفصل الخامس من دستور سنة 2011، الذي اعتبر العربية والأمازيغية لغتين رسميتين للدولة المغربية، مع الإقرار بضرورة مأسسة ورش تدبير التعدّدية اللغوية والثقافية مستقبلاً، من خلال المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. ومردّ ذلك، في تقديرنا، هو التحوّل النوعي الذي مسّ هذا البُعد من الهوية المغربية في الخطاب السياسي، بحيث انتقل من الطابع الأحادي في اتجاه تكريس مزيدٍ من الطابع التعدّدي؛ فبعد أن طغى الطابع الأحادي على الخطب الملكية في عهد الحسن الثاني، بدأ التّغير يبرز منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي، بحيث قال بأنّ «اللّهجات من مقومات أصالتنا»، ثمّ أضاف كون تلك اللّهجات «أصبحت اليوم ضرورية». وقد انطلق من كونه «إنساناً شغوفاً بالتاريخ وبفلسفة التاريخ؛ فالتاريخ مصنوع من عبقراتٍ متعدّدة وأصالاتٍ متنوّعة». وهو التّغير والتّطور الذي واصله الملك محمد السادس، بحيث تمّ الإقرار بـ«كلّ مقومات تاريخنا الجماعي، وهويتنا الثقافية، التي شكّلت من روافد متعدّدة»<sup>31</sup>.

27 - أنظر تصدير دستور المغرب لسنة 1996.

28 - أنظر ديباجة دستور المغرب لسنة 1962.

29- هذا ما يقرّ به دستور 2011، عكس ما كان عليه الأمر بالنسبة لدستور سنة 1996 الذي اقتصر على الطابع الديني للدولة ولغتها الرسمية ثم الانتماء الإقليمي لمنظمة "اتحاد المغرب العربي" الذي تحوّل إلى منظمة الاتحاد المغاربي في الدّستور الحالي.

30 - بوكوس أحمد، مسار اللّغة الأمازيغية: الرّهانات والإستراتيجيات، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2011، ص. 55.

31- مقتطف من خطاب الملك محمد السادس بمنطقة أجدير، يوم 17 أكتوبر 2001، حول تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.



# إشكالية الهوية وامتداداتها التربوية تحليل بعض مضامين الخطابين السياسيين والتاريخيين المدرسيين

وقد أصبح الحق في التعددية اللغوية والثقافية مطلبًا مشتركًا للمجموعات الاجتماعية والسياسية والحقوقية في المغرب الرأهن، إلى درجة وروده ضمن المطالب الأساسية للحركة المجتمعية المسماة بـ 20 فبراير. ومن ثم، بات هذا المطلب تعبيرًا عن حاجة مجتمعية عميقة، لاسيما وأن كل الإعلانات العالمية بشأن حماية التنوع الثقافي واللغوي والحفاظ عليه، ما فتئت تدعو الدول الأعضاء في منظمة اليونسكو، إلى تبني سياسات عمومية في مجال اللغة والتربية والثقافة والإعلام، يكون من شأنها صيانة الموروث اللغوي والثقافي والرمزي لكل بلد.

## II. مؤشرات المعرفة التاريخية المدرسية وعلاقتها ببناء الهوية.

يكنم القصد من إبراز أهمية تدريس التاريخ في مسار البناء الهوياتي في إعادة قراءة مكانة وموقع جزء من معالم المؤشرات الرمزية، المجالية والمجتمعية في علاقتها بتشكيل الهوية ضمن نطاق المعرفة التاريخية المدرسية. ومن ثم، الوقوف عند المعاني والدلالات الاجتماعية والفكرية التي يتم إعطاؤها للأحداث والوقائع التاريخية؛ فقد تجانب بعض المقاربات البيداغوجية الفلسفة الإستمولوجية للمعرفة التاريخية المدرسية في إعطائها معنى نهائيًا لمختلف الوقائع والأحداث والقضايا التاريخية، التي تتناولها بالدرس والتحليل بشكليتها خارج دائرة الأشكلة التي تم التصريح بها ضمن مكونات منهاج مادة التاريخ بالمغرب منذ سنة 2002. ومن شأن هيمنة هذه المقاربة إفراغ مضامين وأهداف الدرس التاريخي من كل ما له علاقة بالكفايات الأساسية المراد بلوغها من تدريس هذه المادة الحيوية بالمدرسة المغربية، ومن بينها التمتع في المجال وعلاقته بتمثل الهوية المغربية حاضرًا ومستقبلًا. ومع ذلك، فامتلاك نظرة شمولية حول مسار تطور إشكالية الهوية في الخطاب التاريخي المدرسي، يقتضي استحضار المقارنة بين مختلف أجيال الكتب المدرسية منذ الاستقلال إلى حدود الإصلاح الأخير لسنة 2002<sup>32</sup>، مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات السياسية-الدستورية والتربوية الرأهنة (الوثيقة الدستورية لسنة 2011، الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030، التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان، ولاسيما الحقوق اللغوية والثقافية والهوياتية).

## 1. المؤشر المجالي (الفضاء الجغرافي)

تطرح الأسئلة التي ترتبط بذاكرة الأماكن أو أماكن الذاكرة وجغرافية الدواكر الجمعية بحدّة في مسارات تدريس التاريخ. وقد سهّل من مأمورية بروز هذه الأسئلة مجموعة من الدروس المتعلقة ببعض القضايا المرتبطة خصوصًا بالثقافة والحضارة والاستعمار، والتفاعلات بين الشعوب، وما ينجم عن ذلك من امتدادات على مستوى الشرعية السياسية وغيرها. من هنا، يتوجب التفكير في طريقة تدريس مثل هذه القضايا التاريخية نظرًا لحساسيتها، وارتباطها بالقوى والمجموعات الاجتماعية من جهة، وتداعياتها المستقبلية على الأجيال التي يدرسونها من جهة أخرى، مما يقوّض من إمكانات العيش المشترك، لاسيما في المجتمعات التي تعرف ظاهرة التعدد الثقافي والإثني مثل المجتمع المغربي.

3-HASSANI-IDRISSI Mostafa, «Manuels d'histoire et identité nationale au Maroc», Revue internationale d'éducation de Sèvres [En ligne], 69 | 2015, mis en ligne le 01 septembre 2017, consulté le 29 avril 2019.





# إشكالية الهوية وامتداداتها التربوية تحليل بعض مضامين الخطابين السياسيين والتاريخيين المدرسيين

وغني عن البيان، مساهمة هذه الدروس في تشكيل معالم الهوية لدى المتعلمين، والدفع بهم نحو البدء في تكوين الرأي وبناء الموقف تجاه مثل هذه الأحداث والوقائع والقضايا التاريخية، والعمل على إسقاطها على الواقع المجتمعي الراهن. من هنا، يتوجب وضع خططٍ بيداغوجيةٍ تأخذ بعين الاعتبار الواقع التاريخي لتلك الوقائع ومجرباتها وسياقاتها، بما يمكن من الاقتراب نحو الموضوعية العلمية من جهة، ومن جهة أخرى التفكير في مستقبل العيش المشترك في المجتمع.

## 2. المؤشر الزمني:

بيّنت الكثير من الدراسات مدى التباين في حضور المراحل التاريخية الكبرى في متن الكتب المدرسية لمادة التاريخ؛ فهناك من الباحثين من ألحّ على ضرورة القطع مع منهجية «المفاضلة المعيارية بين الفترات التاريخية»<sup>33</sup>، والتي تمّ التّقييد لها انطلاقاً من التّأليف الأكاديمي الكلاسيكي، عبر طمس بعض جوانب من تاريخ المغرب في مجال البحث التاريخي، والدعوة إلى تصريفها تربوياً على شكل تعلّمات بيداغوجية معتمدة على خطوطٍ زمنيةٍ. بينما يرى الآخرون كون أمّهات «المصادر العربية لم تسجّل أخبار مرحلة ما قبل الإسلام، وإنّما اكتفت بإيراد أنساب وقصص أسطورية ومأثوراتٍ متناقضةٍ وقليلة المصادقية حول "البربر". أمّا البحث التاريخي حول هذه المرحلة، فهو لا يتجاوز مستوى الرّسائل والأطروحات الجامعية، وفضاء بعض المجالات المتخصصة.

إنّ فقر البحث الجادّ حول مرحلتي ما قبل الإسلام والقرون الأولى من العصر الإسلامي، وضعيفةٌ تُغذي التقاطب بين موقفين: الأول، يكرّس بتر الذاكرة المغربية، ويُلغي تجربةً تاريخيةً محليةً في خصوصياتها وتفاعلها مع كياناتٍ جهويةً متعدّدة. والثاني، يذهب أحياناً، على سبيل ردّ الفعل، إلى حدّ عدم التّمييز بين منطلق التّعدّد الثقافي، وبين وهم الهوية الإثنية، والذاكرة اللّاتاريخية<sup>34</sup>؛ فبقدر ما يتطلّب الأمر إيجاد الصّيغ الملائمة التي تضمن التّوازن فيما يتعلّق بمسألة حضور الفترات التاريخية لتاريخ المغرب بمعطياتها وعناصرها الطّبيعية والبشرية، بما في ذلك الثّقافة. يجب الاحتياط بنفس القدر من عملية تكثيف عناصر الذاكرة الجماعية دون إخضاعها لمنطق التّفكير التاريخي الذي يسائلها ويمحصها، والمؤهل لرفع اللبس عن كثيرٍ من جوانبها. ولستُ في حاجة للتذكير بما أثاره، وما يزال يثيره مصطفى حسني إدريسي في جلّ كتاباته، من ضرورة الاعتناء بالأبعاد الفكرية والمعرفية والمنهجية لتدريس التاريخ، أكثر من الاهتمام بالأبعاد التي تستند إلى منهجية تكديس المعلومات والمعطيات عبر عمليّات سرد الأحداث والوقائع والشّخص؛ فالتاريخ لا ينحصر في «سرد الأحداث الماضية ومعرفة الأخبار والأحداث فقط، بل يكون التاريخ أيضاً نقداً، أو تمحيصاً متواصلاً، لمعرفة أحوال النّاس على وجهها. وهو بالتّالي، فلسفة الإنسان في علاقته الشّائكة بالزّمان»<sup>35</sup>.

33عصيدة أحمد، سياسة تدبير الشّأن الأمازيغي بالمغرب بين التّعاقد السياسي وسياسة الاستيعاب، المرصد الأمازيغي للحقوق والحريّات، الدار البيضاء، 2009، ص 141.

34السبتي عبد الأحد، التّاريخ والذاكرة: أورايش في تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2012، الدار البيضاء، ص 204.

35 التريكي فتحي، "العقل والتّقد في فلسفة التّاريخ عند العرب"، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، عدد 88-89، ماي - يونيو 1991، بيروت، ص 34.



## إشكالية الهوية وامتداداتها التربوية تحليل بعض مضامين الخطابين السياسيين والتاريخيين المدرسين

بالإضافة إلى ذلك، مازالت النظرة التاريخية التي تستند إليها التعلّيمات الأساسية في الكتب المدرسية لمادّة التاريخ، وخاصةً ما يتعلّق بتناول دروس تاريخ المغرب القديم، تُكرّس نظريّة استعلاء الأجنبيّ وتفوّقه الأبديّ على المحليّ، وتُبرز مدى السّبق لديه في اكتشاف جملة من العناصر المرتبطة بهذه الفترة من تاريخ المنطقة، وذلك على الرّغم من المستجدّات الحاصلة على مستوى البحث الأكاديميّ في مختلف الحقول المعرفيّة حول بعض القضايا ذات الأولويّة في هذه المرحلة. وبات من الضّروريّ مراجعة بعض التّمثّلات بخصوص مسار تطوّر الأحداث والوقائع في تاريخ شمال إفريقيا القديم، بحكم «تراكم ما كُتِب تجاه الحضور الأجنبيّ، ودوره المركزيّ في تطوّر الحضارة على أرض المغرب؛ فقد أصبح من غير البديهيّ أن يقال إنّ أرض المغرب كان يسكنها أهلها الأمازيغ، وأنهم هم من أسّس حواضرها، وزرع أرضها، وحرك اقتصادها، وطوّر حضارتها منذ عهد ما قبل التاريخ، وخلال الفترة التاريخيّة في إطار نظامٍ ملكيّ قويّ وصل إلى درجة تقديس رأس هرمه، الملك. وإنه عندما حلّت روما وجدتهم في بواديهم ومدنهم بأعداد متعدّدة، كما تشهد بذلك المصادر الأدبيّة، صامدين مقاومين لاستغلالها الاقتصاديّ، بدليل عدد الفيالق المؤلّفة من الأجناس المرابطة بأرضهم»<sup>36</sup>.

وبالإضافة إلى ما ذكر، فقد فوجئ موريل (MOREL)، حسب ما أورده حليمة غازي، بمستوى التّطوّر العمراني والتّمددين في منطقة شمال إفريقيا قبل الوجود الرّومانيّ وقدم جيوش مختلطة من الأقوام بكثير. على عكس النظرة التي تمّ تكريسها حول الأمازيغ، كونهم يسكنون الجبال والكهوف، وما إلى ذلك من مكوّنات ذلك التّصوّر التّمطيّ/المعياريّ؛ إذ قالت إنّ «الشّهادة الصّادرة عن باحثٍ أجنبيّ لا علاقة له بالأمازيغ تكفي لدحض تلك النظرة وتلك الأقوال التي - مع الأسف - تمّ تسريبها إلى ذهنيّة المغاربة من خلال المنظومة التّعليميّة، والتي تُشيع أنّ سكّان المغرب الأوّلين، وهم الأمازيغ، كانوا يسكنون الكهوف، وفي أحسن الأحوال كانوا رُحلاً، إلى أن جاء الفينيقيّون والقرطاجيّون، وخاصةً الرّوميّون، ليعلموهم الاستقرار وبناء الدّور. وهذا ما تُكذّبه الدّلائل التاريخيّة والأركيولوجيّة التي تبين، وبكلّ وضوح، أنّ سكّان المغرب الأوّلين كانوا يسكنون منازل ومدناً مسوّرة بالمفهوم القديم لحجم المدينة. كما أنّ استقرارهم بالمدن يدلّ على معرفتهم وممارستهم للفلاحة، من زراعةٍ وتربيّةٍ للمواشي. وقد وصلت هذه الفلاحة مستوًى من الازدهار، جعلت ملوك المغرب يتباهون بنقش رموزها من سنابل قمحٍ وعناقيد عنبٍ وخبولٍ وبقرٍ ونحلٍ، على نقودهم. حصل هذا كلّه قبل أن تطأ أقدام الرّوميين أرض المغرب»<sup>37</sup>.

ومن النّاحية الإبتيمولوجيّة، يذهب بول ريكور (Paul RICOEUR) مذهب تناول الرّمن بوصفه لحظة صيانة للذّات الفرديّة والجماعيّة، ومنها تبلور الهوية. كما يمكن الانطلاق من كون الهوية تلك القدرة التي يمتلكها كلّ واحدٍ منّا ليبقى واعياً باستمراريّة حياته عبر التّحوّلات، أي الأزمات والقطائع.

### 3. المؤشّر المجتمعيّ (بعض القضايا الحسّاسة)

36 حليمة غازي، نقاش لاتينية لماوريطانيا التنكيّة، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغيّة، مركز الدراسات التاريخيّة والبيئيّة، سلسلة دراسات وأبحاث رقم 24، ط.1، 2011، الرباط، ص.09.  
37غازي حليمة، نقاش لاتينية لماوريطانيا التنكيّة، نفس المرجع، ص.7-8.



## إشكالية الهوية وامتداداتها التربوية تحليل بعض مضامين الخطابين السياسيين والتاريخيين المدرسيين

إنّ قضايا التاريخ وتدريسه في بلدٍ لازال يجنح نحو بناء الديمقراطية، وتشكيل مجتمع المعرفة، والاعتراف التدريجي بالتعددية الثقافية واللغوية والعقدية، لا يجب أن يُلقن ويُزيّف المعرفة التاريخية لأهدافٍ دعائية وإيديولوجية أحادية البعد، وذلك في تناقض مع منهجية التفكير التاريخي. أسوق هذا الحديث لأشدد على أنّ تدريس التاريخ بالمغرب لا زال، في بعض جوانبه، يعتمد تصنيفًا مجحفًا للمعرفة التاريخية المدرسية، وتراتبية تكادُ تتناقض مع نُبْل الهدف المُتوخى من تدريس التاريخ، وكذا الانتظارات المجتمعية منه، خاصةً في السياق الرَّاهن. فاعتماد التراتبية المُتتالية القائمة على الدين أولاً، وعلى الأخلاق ثانياً، ثمّ الأسس العلمية أخيراً، في تصنيف هذه المعرفة، يُخلُ بالمنهج العلمي في مقارنة الماضي التاريخي للمغرب والمغاربة عموماً.

هل تُشكّل أية مقارنة، وفقاً لهذا المنظور، مصدراً مهماً يمكن الاسترشاد به في بناء الهوية المتعددة للمغرب، والمساهمة في تكوين مجتمع المواطنين بدل مجتمع المؤمنين؟ ثمّ إنّ هناك طمس لبعض الجوانب المجتمعية، مثل حضور المرأة في الدرس التاريخي المدرسي، وما يوحي به ذلك الحضور من قيمة فلسفية تربّي المتعلمين على فكرة المساواة بين الرجل والمرأة في كلّ المجالات<sup>38</sup>.

الواقع أنّ الخطاب التاريخي المدرسي يتّسم بسيادة نظرةٍ أحاديةٍ للماضي التاريخي،

أكثر منه إفساح المجال للفكر التعددي والقدرة على الفعل والاختيار. منطلقٌ يسعى جاهداً إلى الاستفادة من الماضي وتوظيفه لفهم مجريات الحاضر بإشكالياته المجتمعية المعقدة، من أجل التوجّه بنظرةٍ أكثر انفتاحاً وتبصراً نحو المستقبل، وليس استحضار الماضي بغرض البقاء رهينةً له، بل والدعوة إلى إعادته، كما لو أنّ عجلة التاريخ توقفت. وتبدو لنا وجهة هذا الطرح حينما نضع تصوّر المعرفة التاريخية بين ثنائية "الهوية والاحتراف"، وهي الثنائية التي لخصها عبد الأحد السبتي في «علاقة تفاوضٍ دائمٍ»<sup>39</sup> بين المؤرخين المحترفين وصنّاع الرأي، وتوجيهه داخل المجتمع بشكلٍ عامّ.

ومهما كان إنتاج المؤرخ على درجةٍ كبيرةٍ من الاحترافية والمهنية التي تتوخى الموضوعية العلمية، فهي ليست بمنأى عن فوران المجتمع وتحولاته وتطوّراته، خصوصاً في ظلّ المجتمعات الرَّاهنة التي تتسم بالدينامية، وبوسائل الانفتاح والتفاعل والتواصل بين الشعوب والمجتمعات الإنسانية أكثر فأكثر. ومن ثمّ، وبحكم هذا الواقع الجديد في مجتمعاتنا المعاصرة، بات من الصّعب أن «يحتكر المؤرخ المحترف مهمة تحديد مضمون التاريخ ورسم معالمه؛ فالرأي العامّ يُدلي هو كذلك بمواقفه في هذا الميدان؛ فهو يُقيم علاقة تفاوضٍ دائمٍ مع المؤرخين المحترفين، ويمارسُ عليهم مختلف أشكال الضّغط، كي يوجههم الوجهة التي توافقُ مُيوله. وفي المقابل، يضطرّ المؤرخون إلى إقناع الرأي العامّ بمشروعية التّصورات التي ينطلقون منها لإنجاز أبحاثهم. ومن المستبعد أن يجمع المؤرخون المحترفون أنفسهم على إقصاء الكتابة الصحفية والأدبية من مجال التاريخ، بل إنّ كثيراً منهم على وعيٍ بأنّ إقصاء

38 CROMER Sylvie et HASSANI-IDRISSI Mostafa, "Échanges humains et culturels en Méditerranée dans les manuels scolaires, un thème d'actualité", in Tréma, N° 35-36, 2011, p.1-7. Mis en ligne le 22 mars 2012, Consulté le 28 avril 2019. URL: <http://trema.revues.org/2596>

39- السبتي عبد الأحد، التاريخ والذاكرة: مرجع سابق، ص. 170



## إشكالية الهوية وامتداداتها التربوية تحليل بعض مضامين الخطابين السياسي والتاريخي المدرسيين

غير المحترفين موقفٌ يتسم بالتعسف»<sup>40</sup>. فلا أحد، بالرغم مما قيل ويُقال، يقبل بعدم جنوح الممارسة التاريخية نحو انعدام الفرق الضروري بين عمل المؤرخ المحترف، كإنتاج جامعي يتوخى الدقة والضبط، وبين عمل الصحفي أو صانع الرأي بشكلٍ عامٍّ كمتابعة وقتية، غالبًا ما تكون نتاج تفاعلاتٍ ظرفيةٍ تملأها اعتبارات متعددة لا داعي للخوض في تفاصيلها.

وإذا كان «التأليف الجامعي يتولد عن معرفة غير مباشرة بفضل وساطة الأرشيف، وتأليف الصحفيين والأدباء والهواة يرتبط بالمعرفة المتداولة والذاكرة»<sup>41</sup>، فإن التاريخ المدرسي يناشد توسيع زاوية الانفتاح لدى منتجي المعرفة التاريخية الأكاديمية على مجرى التحولات التي تطبع المجتمع سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وقيميًا، مهما تبدو عليه هذه التحولات من فوران. وهذا الأمر يدخل في باب تسريع وثيرة الاهتمام بتاريخ الزمن الراهن. ومما لاشك فيه أن وجهة هذا الطرح تكمن في سدّ المؤرخ لتلك الثغرة الملحوظة في تتبع سيرورة البحث في مجال تاريخ الزمن الراهن.

وفي إطار العلاقة الترابطية بين المعرفة الأكاديمية والمعرفة المدرسية في مجال التاريخ، يجوز لنا أن نطرح السؤال التالي: هل المعرفة التاريخية المدرسية التي تُقدّم اليوم للناشئة المغربية تستجيب لتطلعات المغاربة في مجال الهوية؟ وقبلًا، هل تُواكب التحولات والتطلعات العامة التي شهدتها المغرب الراهن؟ وهل هنالك مكانة لفكر الاختلاف والتعدد في ثنايا الخطاب التاريخي المدرسي؟

كتب أندري سيغال (André SEGAL) مقالًا حول أهمية تدريس الاختلاف من خلال الصيرورات والمقاطع التعليمية للتدريس التاريخي. ويمكن، على ضوءه، مساءلة وتمحيص مضامين المعرفة التاريخية المدرسية في المغرب، باستحضار التحوّل والتطور الذي شهدته مفهوم الاختلاف والتعدد داخل البنية الثقافية المغربية، وإلى أي مدى يعكس هذا الخطاب تعدد الروايات والرؤى بخصوص الماضي التاريخي وأحداثه المختلفة. أعتقد أننا لسنا جاهزين بعد، في اللحظة الراهنة، للجواب قطعًا بالإيجاب أو بالسلب. لكن بعض المؤشرات المتوقّرة، تدلنا على أنّ هنالك هيمنة ضمنية للأطر الرمزية والخطاطات الفكرية والمعارف التاريخية لثقافة معينة دون غيرها. وهي مؤشرات تعكس مدى جنوحها نحو تأسيس الشرعية والمشروعية التاريخية أكثر منها بناء للمعارف التاريخية بشكلٍ يدفعهم إلى مساءلتها ونقدها وزرع بذور الشك فيها. وقد تحدّث (SEGAL) عن مساهمة التاريخ في تكوين الشخصية، وتحديدًا الشخصية الاجتماعية للمتعلّمين<sup>42</sup>، كما تساءل عن حاجتنا إلى تدريس التاريخ، أم التدريس بواسطة التاريخ أم هما معًا في آن واحدٍ؟ وي طرح هنا موضوع تدريس المفاهيم بالدرجة الأولى. في ما يتعلق بهذا الموضوع، يمكن أن يجزنا الحديث عن التدريس عبر التاريخ.

40- السبتي عبد الأحد، التاريخ والذاكرة، مرجع سابق، ص.170.

41- بوكبوت محمد، تاريخ المقاومة وجيش التحرير بين البحث الأكاديمي والتأليف المدرسي: قضايا منهجية، ضمن أشغال ندوة: حضور تاريخ المقاومة في الكتاب المدرسي، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مارس 2007، ص.66.

42- SEGAL Andre, «Enseigner la différence en histoire», in Traces, vol.28, N° 1/ Janvier-Février 1990, p.16.



# إشكالية الهوية وامتداداتها التربوية تحليل بعض مضامين الخطابين السياسي والتاريخي المدرسيين

## خلاصة:

مُجمل القول إذًا، إن إعادة النظر في التاريخ يقتضي إعادة رسم وتشكيل معالم الذاكرة الجماعية، باعتبارها العنصر الجوهري والمركزي في بناء وإعادة تشكيل الهوية باستمرار، من خلال الوعي بوظيفة التاريخ بوصفه موطن الإنسان ومَنبَت هويته المتعددة والمثارة بمختلف تقلبات وتطورات المجتمع الذي ينتمي إليه ذلك الإنسان؛ فالهوية تقتضي إضافة عناصر جديدة ومستجدة للعناصر التي سبقها بشكل تراكمي وتدرجي، مع استحضار أهمية بعض المرتكزات والأسس التي تعطي لكل هوية معنى لوجودها واستمرارها، لاسيما ما تعلق بمرتكز المجال والفضاء الحيوي الذي تنمى معه تلك الهوية.





# إشكالية الهوية وامتداداتها التربوية تحليل بعض مضامين الخطابين السياسيين والتاريخيين المدرسيين

المراجع المعتمدة:

الكتب والمقالات:

1. بوكبوط محمد، "تاريخ المقاومة وجيش التحرير بين البحث الأكاديمي والتأليف المدرسي: قضايا منهجية"، ضمن أشغال ندوة حضور تاريخ المقاومة في الكتاب المدرسي، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مارس 2007.
  2. بوكوس أحمد، مسار اللغة الأمازيغية: الرهانات والإستراتيجيات، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2011.
  3. تامر البشير وحسني إدريسي مصطفى، "الفبركة" المدرسية لتاريخ المغرب، "مجلة المدرسة المغربية"، عدد 5/4، منشورات المجلس الأعلى للتعليم، 2012.
  4. التريكي فتحي، "العقل والنقد في فلسفة التاريخ عند العرب"، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، عدد 88-89، ماي-يونيو 1991، بيروت.
  5. السبتي عبد الأحد، التاريخ والذاكرة: أوراوش في تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2012، الدار البيضاء.
  6. عصيد أحمد، سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب بين التعاقد السياسي وسياسة الاستيعاب، المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، الدار البيضاء، 2009.
  7. غازي حليلة، نقائش لاتينية لماوريطانيا التنكية، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مركز الدراسات التاريخية والبيئية، سلسلة دراسات وأبحاث رقم 24، ط.1، 2011، الرباط.
  8. موريف علي، "الهوية الوطنية في الوثيقة الدستورية: رصد ومقارنة أولية لمظاهر التطور بين دستور سنة 1996 و2011"، مجلة أسيناك *Asinag*، العدد 10، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2015، صص. 11-36. أنظر الرابط الآتي: [http://www.ircam.ma/sites/default/files/ali\\_mourif\\_ar\\_10.pdf](http://www.ircam.ma/sites/default/files/ali_mourif_ar_10.pdf)
  9. أبو زيد نصر حامد، نقد الخطاب الديني، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة، 2007، الدار البيضاء.
  10. CANDAU Joël, *Mémoire et Identité*, 1<sup>ère</sup> éd, puf, Nov.1998, Paris.
  11. CROMERSylvie et HASSANI-IDRISSI Mostafa, «Échanges humains et culturels en Méditerranée dans les manuels scolaires, un thème d'actualité», in *Trema*, N° 35-36, 2011, p.1-7. Mis en ligne le 22 mars 2012, Consulté le 03 novembre 2014. URL: <http://trema.revues.org/2596>
  12. DE COCK Laurence. «Question identitaire et curricula d'histoire et éducation civique depuis les années 1980», *Carrefours de l'éducation*, vol. 38, no. 2, 2014, pp. 33-49. URL: <https://www.cairn.info/revue-carrefours-de-l-education-2014-2-page-33.htm>
- Enseigner la religion aujourd'hui?* Actes du colloque, Fondation du Roi Abdul-aziz Al Saoud pour les études Islamiques et les Sciences Humaines, Novembre 2004.



# إشكالية الهوية وامتداداتها التربوية تحليل بعض مضامين الخطابين السياسيين والتاريخيين المدرسيين

13. HASSANI-IDRISSI Mostafa, «Manuels d'histoire et identité nationale au Maroc», *Revue internationale d'éducation de Sèvres* [En ligne], 69 | 2015, mis en ligne le 01 septembre 2017, consulté le 29 avril 2019. URL: <http://journals.openedition.org/ries/4425> ; DOI: 10.4000/ries.4425
14. SEGAL André, «Enseigner la différence en histoire», in *Traces*, vol.28, N° 1/ Janvier-Février 1990.

الأطروحات، الوثائق والمذكرات:

1. دستور المغرب، سّنة أجزاء، الموقع الإلكتروني للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، للمزيد أنظر:

<http://www.mcprp.gov.ma/constitution.aspx?Lg=Ar&Rub=37>

2. مقتطف من بعض خطب الملك محمد السادس، للمزيد أنظر:

<http://discoursh2.abhatoo.net.ma/rech1.asp>

3. مقتطف من خطاب الملك الحسن الثاني، للمزيد أنظر:

<http://discoursh2.abhatoo.net.ma/rech1.asp>

4. أنظر الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

<http://www.habous.gov.ma>

5. مقتطف من خطاب الملك محمد السادس بتاريخ 30 يوليوز 2003، أنظر:

<https://www.diplomatie.ma/arab/DiscoursRoyaux/tabid/1701/vw/1/ItemID/5049/language/ar-MA/Default.aspx>

6. مذكرة المطالب الأساسية، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، 2011. للمزيد أنظر الموقع الإلكتروني للجمعية:

[www.amdh.org.ma](http://www.amdh.org.ma)